في اجتماع مشترك وبحضور رئيس وأعضاء الحكومة :

مجلسا النواب والشورى يصدقان على مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

الاجتماع المشترك يوصي الحكومة بـ :

معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني واعتماد توجه واضح لإقامة اقتصاد حديث

الاستفادة من عائدات النفط والغاز لتمويل مشاريع تنموية إنتاجية تسهم في زيادة الموارد الذاتية

مراجعة وتقييم ما نفذ من برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري لتجاوز القصور وتفادي الانتقائية

صنعاء / سبأ

صدّق الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى أمس على مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ٢٠٠٦م - ٢٠١٠ م.

وكان المجلسان أجريا نقاشات واسعة على ضوء تقرير اللجنة الخاصة المشتركة المكلفة منهما بدراسة المشروع وعلى اثر التزام الحكومة بتوصيات الاجتماع المشترك واعتبارها جزءا مكملا لوثيقة الخطة الخمسية الثالثة .

وفي الاجتماع اشار الاخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء إلى ما احتواه التقرير من ملاحظات، وقال إنها جديرة بالاهتمام سواء على مستوى تقييم الخطة الخمسية الثانية او السياسات والمؤشرات الكلية للخطة الثالثة، وكذا القطاعات الانتاجية والخدمية. واضاف إن ما تضمنه التقرير من ملاحظات ستكون محل اهتمام وسنعمل على استيعابها وتمثل مراجع الوثيقة عند إخراجها النهائي.

ومضى قائلاً :اشار التقرير إلى ان معدل النمو المحقق خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية ٤ ، ٥ في المائة وكان يمكن تحقيق معدل نمو أكبر وهذا صحيح لكن يجب توضيح بعض العوامل التي ساهمت في ذلك وهي: تراجع الاستثمار الاجنبي بسبب الحوادث المتفرقة مثل (كول، لمبيرج)، والآثار السلبية لاحداث سبتمبر على قطاع السياحة والفنادق والتأمين، وتراجع إنتاج النفط السنوي بمستوى ٢،٧ في المائة.

واوضح إن الخطة هي خطة سياسات ومؤشرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وليست هي المرة الاولى التي تقرر العمل بخطط تاشيرية ولقد كان ذلك واضحا منذ اللحظة الاولى.

وقال كذلك اشار التقرير إلى ان الاخطار القوية قد حقق نمواً متواضعاً في هذا الجانب، تشير إلى بعض المؤشرات. الودائع الجارية زادت من ٥٠ مليار ريال في عام ٢٠٠٠م إلى ١١١ مليار ريال في عام ٢٠٠٥م، وبمعدل نمو ٤ ، ١٧ في المائة. الودائع الثابتة بالعملة الوطنية زادت من ٨١ مليار في عام ٢٠٠٠م إلى ٢٠١ مليار في عام ٢٠٠٥م وبمعدل ٤ ، ٢٥ في المائة. فيما زادت الودائع الثابتة بالعملة الاجنبية من ١٦٦ مليار في عام ٢٠٠٠م إلى ٣٥٥ مليار في عام ٢٠٠٥م وبمعدل ٥ ، ١٩ في المائة.

وبين رئيس الوزراء، مدى واقعية معدل النمو (٧ ، ٧ بالمائة) الذي استهدفته الخطة من خلال: تزايد النمو في القطاعات الواعدة، وارتفاع أسعار النفط والغاز، تجارة وتمويل، وعائدات الغاز في عام ٢٠٠٩م، وبمعدل نمو ٤ ، ٧ في المائة. وكذا زيادة الانفاق الاستثماري العام إلى (٣٠ بالمائة) من اجمالي النفقات العامة للموازنة، والوفر في الموارد نتيجة رفع كفاءة الأداء الإداري للمؤسسات العامة الحكومية، إضافة إلى الموارد الإضافية التي سيحققها الاقتصاد في إطار مسار التأهيل، والموارد المتوقعة من مؤتمر المانحين، و الجهود الجادة لتمرير البنية الاستثمارية في مجال موارد استكشاف النفط والاستثمارية، وكذا زيادة الاستثمار الخاص والخليجي كنتيجة لذلك، وجملة الإصلاحات التي اشتملت عليها الخطة ومنها مصفوفة الإصلاحات الوطنية وفي قطاع الزراعة تبلغ تكلفة الاستثمارات في هذا القطاع (٧٥٢ / مليار ريال بالأسعار ٧٧/ مليار ريال في قطاع الأسماك، مؤكدا أن الزراعة والصناعة مترابطان مع قطاع التنمية البشرية.

وتوصل الاجتماع المشترك إلى جملة من التوصيات تناولت مختلف مجالات الخطة لضمان نجاحها وتجاوز المعوقات السابقة، حيث تضمنت تلك التوصيات المجالات التالية:

مجال السياسات والمؤشرات الكلية

١- ضرورة وقوف الحكومة بجدية أمام المشاكل والمعوقات التي حالت دون الوصول الى تحقيق المؤشرات المستهدفة في الخطة الخمسية الثالثة ومعالجة أسبابها وبما يمكن من احداث تغيير جذري في بيئة الاستثمار ويحفز على نمو وزيادة الاستثمار الخاص المحلي والعربي والاجنبي التي يحتاجها الاقتصاد الوطني لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل.

٢- اهمية اعتماد توجه واضح لإقامة اقتصاد حديث يرتكز على التصدير ويقوم على المشروعات المتوسطة والكبيرة مع الاهتمام بتشجيع وبرامج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر باعتبارها الاداة الفعالة لمحاربة البطالة ومعالجة الفقر، فضلا عن تعزيز فرص النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام.

٣- معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني واتباع سياسات فاعلة لتقوية هيكل الإنتاج وتنمية وتطوير طاقاته بما يعكس الإمكانات المتاحة والكامنة لقطاعات الإنتاج السلعي والخدمي خصوصاً القطاعات الواعدة.

٤- أن تعمل الحكومة على ان تكون النواب والشورى الخطة مشروعاً لاقتصاد حديث يأخذ في الاعتبار تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر تتكامل فيها سياسات وإجراءات وبرامج ومشاريع فرص تعزيز النمو الاقتصادي مع جهود وتوجهات الدولة في التخفيف من الفقر بحيث تكون الخطة إطاراً شاملاً ومتكاملاً لتحقيق النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر في آن واحد.

٥- التأكيد على أهمية التقيد بتنفيذ ما ورد في الخطة بشأن الحكم الجيد باعتبار أن ذلك يمثل مدخلاً حقيقياً لخلق مناخ ملائم لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي وبلوغ الخطة لأهدافها.

٦- الاستفادة من عائدات النفط والغاز في تمويل مشاريع تنموية إنتاجية تسهم في زيادة الموارد الذاتية غير النفطية، وتكثيف الجهود في سبيل تحقيق المزيد من الاكتشافات النفطية الجديدة وتنمية وتطوير الحقول القائمة حتى تستمر إسهامات القطاع النفطي في دعم جهود التنمية في الحاضر والمستقبل.

٧- تفعيل آليات التقييم لأداء القطاع الخاص في الجانب الاستثماري آولاً بما يكفل قيامه بالدور المؤمل منه في الدفع بعملية التنمية وخلق فرص العمل وتشجيعه للاستثمار في الصناعات التصديرية.

٨- العمل على تطوير كافة المتطلبات والشروط اللازمة لتفاهل اقتصاد اليمن للاندماج في مجلس التعاون الخليجي وكذا على مستوى التكتلات الإقليمية والدولية.

٩- ضرورة إيلاء قطاع الصناعات التحويلية الاهتمام الذي يتناسب مع الدور المؤمل منه باعتباره قطاعاً مهماً وحيوياً لقيادة عجلة التنمية الاقتصادي ولتجاوز المعوقات التي حالت دون تحقيق هذا القطاع للمعدلات المستهدفة في الخطتين الأولى والثانية.

١٠- اهمية ان تتوجه الموازنات العامة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعكس اهدافها وان يكون الإطار المالي المتوسط الأجل الاداة القاعدة لموامة الموازنات العامة مع خطط التنمية وأهدافها.

١١- ان تعمل الحكومة على سرعة استكمال إجراءات إنشاء سوق الاوراق المالية كآلية لتوجيه الموارد والمدخرات المالية إلى مجالات الاستثمار المختلفة بما في ذلك تشجيع قيام شركات مساهمة واستمرار تبنى برنامج الخصخصة بما يسمح بطرح الأسهم للاكتتاب العام ، وتوفير الإطار التشريعي والتنظيمي المعزز لقيام السوق بالاستفادة من التجارب العربية والدولية في هذا المجال.

١٢- اهمية مراعاة الواقعية عند إعداد تقديرات إيرادات ونفقات الموازنات العامة للدولة وعدم المبالغة في سياسة الحيطة والحذر وبالأخص عند وضع تقديرات الإيرادات النفطية مع أعادة النظر في سياسة الاعتمادات الإضافية بما يتسجم مع النصوص الدستورية والقانونية .

١٣- العمل على فصل وظيفة الخزينة العامة التي يقوم بها البنك المركزي والتي تستحوذ على جزء كبير من نشاطه وتضعف من دوره في إدارة وتوجيه السياسة النقدية والرقابة على البنوك.

١٤- أن تعمل الحكومة على مراجعة وتقييم ما تم تنفيذه من سياسات وإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في ضوء التجربة الماضية لتجاوز اوجه القصور وعدم الانتقائية في تنفيذ مكونات البرنامج والعمل على اعادة النظر في سياسة أدوين الخزانة في ضوء امكانياتها السلبية على مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

١٥- تكثيف الجهود لتوفير التمويل لإقامة محطات كهربائية قادرة على توليد الطاقة بمعدلات كبيرة بالاستفادة من الغاز لتلبية الاحتياج في مجالات الطاقة والعمل على سرعة دراسة جدوى تحلية المياه في ضوء التحديات الماثلة في هذا المجال.

١٦- اهمية إيلاء البحث العلمي ما يستحقه من الرعاية والاهتمام.

١٧- الالتزام بتقديم تقرير سنوي حول تنفيذ الخطة للاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى خلال سنوات تنفيذ الخطة على ان يقدم التقرير في الربع الاول من السنة التالية وتقديم تقييم شامل للخطة إلى الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى قبل تقديم الخطة الخمسية القادمة.

١٨- ان تعمل الحكومة على إعداد خرائط الخدمات تسترشد بها عند إعداد وتوزيع المشاريع ومن ذلك خرائط في مجالات المياه والصرف والتعليم والصحة والصناعة وغيرها من القطاعات الخدمية بما يكفل تحقيق العدل التنموي وتقليص فجوات التنمية القائمة بين المحافظات والالتزام بتوزيع المشاريع وفقا لخارطة الخدمات.

١٩- العمل على مراجعة وتصويب ما ورد من أخطاء مطبعية أو صياغية أو تباين في بعض المؤشرات الواردة في المشروع عند إخراج وثيقة الخطة في صورتها النهائية وبما يتسجم مع ما تضمنه هذا التقرير من ملاحظات وبما لا يمس جوهر الخطة وتوجهاتها ومضامينها

في مجال القطاعات الإنتاجية

أ- قطاع الزراعة والري:

يؤكد الاجتماع المشترك ضرورة العمل بالتوصيات التي أقرها مجلسا النواب والشورى اثناء مناقشتهما لمشروع الخطة الخمسية الثالثة والتي تصب في إطار مشروع الخطة الثالثة وهي على النحو التالي:

١- تفعيل وتطبيق القوانين واللوائح الصادرة بشأن تداول المبيدات والحجر الزراعي واتخاذ الإجراءات الصارمة عند تداول المبيدات خلافا للقوانين النافذة.

٢- تشجيع إنتاج المحاصيل البديلة التي تتوافر إمكانيات التوسع في زراعتها.

٣- اقامة مشروع لاستصلاح الاراضي الزراعية لزراعة الحبوب بانواعها للمساهمة في سد الفجوة الغذائية والتي تزداد يوما بعد يوم.

٤- نشر وسائل ونظم الري الحديثة كالري بالتنقيط.

٥- التوسع في إنشاء السدود الصغيرة والحواجز وقنوات التوزيع وفقا للدراسات الفنية وبحيث لا تتعرض الأرض الزراعية الاخرى للجفاف ويما لا يؤثر على حقوق الغير في المياه.

٦- الاستمرار في إعداد الدراسات الجادة حول إمكانية تحلية مياه البحر واعتبار ذلك من الأولويات ذات الاهتمامات القصوى.

كما يؤكد الاجتماع المشترك على اهمية تنفيذ ما ورد في مشروع الخطة الثالثة من سياسات وإجراءات وأهداف، الأولوية لتنفيذ ما يلي:

١- ضرورة التخطيط السليم للسياسات المحصولية الزراعية حماية للمزارعين وبما يتناسب مع مقومات التنمية والإنتاج وإمكانية تصريفها.

٢- ضرورة الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الهندسية للمشاريع الزراعية ومشاريع الري وتوفير المخصصات اللازمة والكافية لتنفيذها.

٣- تطوير البنى التحتية للقطاع الزراعي الإنتاجية والتسويقية والتصديرية بما يعزز من دوره في الاقتصاد الوطني.

٤- تفعيل دور الهيئات الزراعية بما يمكنها من القيام بواجباتها على الشكل الأمثل والقيام بتقديم المشاريع الزراعية بصفة دورية ومرحلية وخاصة المشاريع الممولة بقروض خارجية ومساعدات.

٥- الاهتمام بالبرامج التدريبية الزراعية ورفع كفاءة أداء الكادر الزراعي وتدريب المزارعين على استخدام الطرق الحديثة في الزراعة.

٦- توجيه القروض الزراعية نحو المحاصيل الاستراتيجية وتوفير مصادر تمويل مشاريع المزارعين الصغيرة والاصغر.

ب - قطاع الثروة السمكية :

يؤكد الاجتماع المشترك اهمية تنفيذ توصيات حول الخطة الخمسية الثانية التي لم تنفذ:

- رسم سياسة واستراتيجية وطنية للنهوض بالقطاع السمكي وإعادة النظر في التشريعات المنظمة للاصطياد ووضع الضوابط والإجراءات الرقابية الكفيلة بمنع النهب والاصطياد العشوائي التي تقوم به السفن والاساطيل الاجنبية في مياهنا الاقليمية.

- استكمال وصيانة البنية التحتية للانتاج والتسويق والتصدير من السمة بحرية وأسواق ومدائق بقل مكاملة.

كما يؤكد الاجتماع المشترك اهمية تنفيذ ما ورد في مشروع الخطة حول الثروة السمكية وإعطاء الأولوية لتنفيذ ما يلي:

١- تطوير قدرات خفر السواحل وتنفيذ اتفاقية الرقابة والتفتيش البحري وحماية المخزون السمكي من الاستنزاف والبيئة البحرية من التلوث والعبث.

٢- تقديم التسهيلات والحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والاجنبية وإنشاء شركات مساهمة عامة للاصطياد والتصنيع والتسويق والتبريد والتخزين ورأس مال كاف لحمايتها من التعثر وإعادة بناء وصيانة البنية التحتية لهذا القطاع وإعادة إنشاء وتأهيل المنشات السمكية.

٣- دعم وتشجيع الصيادين التقليديين وتطوير مهاراتهم وقدراتهم وذلك للحفاظ على منتجاتهم وتوفير الأسعاف للأسواق المحلية.

٤- الاهتمام بالدراسات والبحوث العلمية بشتى الموارد السمكية والاستزراع السمكي والاحياء المائية وتفعيل دور مركز أبحاث وعلوم البحار، وكذا الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الهندسية والفنية لمشاريع الثروة السمكية وتوفير المخصصات اللازمة والكافية لتنفيذها.

ج - النفط والغاز والمعادن :

١- تكثيف جهود البحث والتنقيب لتوسيع الاكتشافات النفطية الجديدة وكذا أعمال التطوير لمعويض تراجع الإنتاج النفطي المتوقع والحفاظ على وتيرة النفط النفطي وسلعامته في العملية التنموية ووضع سياسة تتضمن ضوابط ومعايير عادلة في إعطاء حق الامتياز للشركات بما يضمن عدم اقتصار الامر على شركات بعينها حتى لا ينعكس ذلك سلبا على باقي الشركات الاخرى التي تتقدم بعروضها.

٢- ضرورة التوسع في حجم الطاقة التكريرية للنفط بما يلبي احتياجات السوق المحلية وتعظيم القيمة المضافة الناتجة عن عمليات التكرير.

٣- أن يكون قطاع الغاز ضمن أولويات الحكومة كونه مصدراً مهماً للطاقة لاستخدامات الداخلية في مجالات الكهرباء والصناعات الاستراتيجية والزراعة وتحلية المياه وغيرها بالإضافة إلى كونه مصدر رئيسي للنقد الاجنبي.

٤- سرعة القيام باجراء دراسات مسبقة جيولوجية وجيوفيزيائية في المناطق المخصصة للاستيراد النفطية لتكون الدولة هي مركز تفاوضي قوي فائم على العلم والمعرفة التامة للبنية والاستخفاظ لهذه المناطق.

٥- تفعيل الدور الرقابي على المحاجر من خلال إنشاء هيئة أو مؤسسة تختص بعملية الاشراف والرقابة على هذه المحاجر وتصدير مخرجاتها.

٦- سرعة اعداد مشروع قانون لإنشاء شركة نفطية وطنية متخصصة في عملية استكشاف وإنتاج النفط لتكون شريك فعلي مع المقاول بنسبة الحصة المحصولة في الشراكة وذلك بهدف إيجاد كوادر يمنية كفوءة لتتمكن من استلام أي قطاع انتهت فترة اتفاقيته.

د - الصناعات التحويلية :

١- اهمية الإسراع في إعداد هيكلة وزارة الصناعة والتجارة وتطوير مهامها بما يكفل مع تشجيع المنافسة والشفافية والمؤسسية لهذا القطاع وبما يكفل مع تشجيع المنافسة وعدم الاحتكار وتطوير آليات السوق وان تقوم الوزارة بدورها في مراقبة أنشطة المصانع والشركات والتأكد من الالتزام بحفظ السجلات والوثائق ذات الصلة بسير العملية الصناعية.

٢- العمل على معالجة الاختلالات والمعوقات القائمة في هذا القطاع وذلك من خلال تقوية البنى التحتية ورفع مستوى الصادرات الصناعية مقارنة بنسبة الصادرات الإجمالية للبلاد.

٣- تخفيض الضرائب والرسوم على مدخلات الإنتاج الصناعي المستوردة مع توحيد مستويات الرسوم والضرائب على المواد الخام والمنتجات النهائية وتوحيد أجهزة حماية وحماية الفساد المالي والإداري القائم فيها والالتزام بإعادة الرسوم الجمركية والضريبية على كل ما يصدر للخارج والاحتكام إلى القوانين النافذة.

٤- إيلاء الصناعات التصديرية الاهتمام الكافي من خلال دعم تطوير مصانع الغزل والنسيج القائمة وتوسيع نشاطها وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه الصناعات الكثيفة الاستخدام للعمالة.

٥- تقوية القدرة التنافسية للصناعات الوطنية من خلال تحسين المواصفات وجودة المنتجات المحلية وفقا للمواصفات والمقاييس المعتمدة (محلية، خارجية،عالمية) وتفعيل دور الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس.

٦- حماية الصناعة الوطنية من الإغراق ودعم وتشجيع تصدير المنتجات الصناعية من خلال تنسيق الإجراءات اللازمة لذلك والاستفادة من المنطقة الحرة في تحفيز الصادرات الصناعية.

٧- تنمية مهارات وقدرات العامل الصناعي ورفع إنتاجيته وتقديم القروض للمساء لإقامة مشاريع صناعية صغيرة ومتوسطة.

٨- الالتزام بالتنسيق الكامل بين وزارة الصناعة والصناعة والجهات الحكومية ذات العلاقة بشأن تنفيذ القوانين دون أي اجتهاد في تفسيرها .

هـ - التجارة :

١- سرعة العمل على مراجعة وتطوير التشريعات المنظمة للتجارة الداخلية والخارجية بما يعزز من دور الوزارة في مجال الرقابة وتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار وحماية المستهلك.

٢- تفعيل دور الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وفتح فروع لها في المنافذ البرية والبحرية والجوية وتزويدها بالمعدات المتطورة والكوادر الكفوءة لضمان قيامها بواجباتها على أكمل وجه .

٣- تقييم وضع المنطقة الحرة وهل هي بحاجة إلى تعديل لتذليل الصعوبات والمعوقات التي حالت دون قيامها بدورها التنموي المنشود وتحويلها إلى محطة دولية للشحن الجوي والبحري والجوي ومركز دولي للتجارة ومنطقة جذب للاستثمارات المحلية والعربية.

٤- ضرورة تشجيع إنشاء شركات مساهمة عامة في كافة المجالات التجارية والصناعية لتسهم في إنشاء أسواق الاوراق المالية.

و - السياحة :

١- تنمية المناطق السياحية في انحاء الجمهورية وتعزيز مقوماتها وتنمية الاستثمار فيها وبما يسهم في إقامة صناعة سياحية تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا وتهيئة وتنظيم استغلال الاراضي التي تخصصها الدولة لأغراض التنمية السياحية والمحافظة عليها .

٢- تفعيل المناطق التاريخية والحفاظ عليها من السطو والعبث وصيانة الآثار والموروث التاريخي وتعزيز أنشطة الترويج السياحي وتحسين صورة اليمن في الأسواق العربية والعالمية .

٣- دعم وتشجيع استثمار القطاع الخاص في مجال السياحة واستكمال توفير وتطوير البنية التحتية للقطاع والسياحي مع توفير الحوافز والتسهيلات التي تشجع المستثمرين اليمنيين والخليجيين والاجانب على إقامة الصناعات والمنشات والمرافق السياحية المتكاملة وتوسيع المنتج السياحي بما يسهم في زيادة دور السياحة الوطنية والمحلية.

٤- تطوير خدمات البنية التحتية والتجهيزات اللازمة للمناطق السياحية بناء على المخططات المعدة من الهيئة العامة للتنمية السياحية وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

في مجال قطاع البنى التحتية والخدمات الحكومية والسلطة المحلية

أ) التوصيات العامة:

١- موافاة مجلس النواب بالأنشطة المنخفظة بتنفيذ مشروع الخطة وكذا بتفاصيل مشروعات البنى التحتية والخدمات الحكومية والسلطة المحلية لكل محافظة والبرنامج الزمني والتكلفة التقديرية لكل مشروع ومراحل التنفيذ وذلك في فترة لا تتجاوز النصف الأول من عام ٢٠٠٧م.

٢- يؤكد الاجتماع المشترك على ضرورة استكمال تنفيذ التوصيات المقرة من المجلسين عند مناقشة وإقرار مشروع الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١ - ٢٠٠٥م.

ب)- قطاع البنية التحتية

١) المياه والبيئة:

١- تشجيع وتدعيم إحلال نظم ووسائل الري الحديثة بدلاً عن التقليدية في مناطق الاحواض المائية المهددة بالنضوب.

٢- تحديث الانشاءات الزراعية والصناعية والسكانية في مناطق الاحواض المائية المهددة بالنضوب.

٣- سرعة إنشاء محطة المعالجة الجديدة لمياه الصرف الصحي لأمانة العاصمة والتسريع باستكمال أعمال التوسعة لمحطة المعالجة القائمة بحيث يتم استكمال تلك الاعمال في النصف الاول من العام ٢٠٠٧م، والتسريع بتنفيذ برنامج المياه والصرف الصحي للمدن الاخرى.

٥- سرعة تنفيذ إحدى البدائل المطروحة لمد الهيئة صنعاء بالمياه النقية وفق الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية المعدة في هذا الجانب.

٦- إنشاء مقالب نموذجية للمدن الرئيسية في مختلف المحافظات بعيداً عن حرم الاحواض المائية والتجمعات السكانية ووفق دراسات تقييم الاثر البيئي.

٧- احلال مادة البنزين الخالي من الرصاص في المدن الرئيسية كمرحلة أولى وفي كافة مناطق الجمهورية كمرحلة ثانية، وتحديث مصفاة عدن لإنتاج البنزين الخالي من مادة الرصاص السامة.

٨- نقل كل الكسارات العاملة في العاصمة والمدن الرئيسية إلى خارج تلك المدن بعيداً عن التجمعات السكانية.

٩- التوسع في زراعة الأحزمة الخضراء، والاشجار الحراجية في المدن الرئيسية للحد من التلوث البيئي فيها، واستخدام مياه المساجد المستعملة والمياه المعالجة لري هذه الأشجار.

٢) الكهرباء:

١- بذل الجهود اللازمة للحصول على التمويل اللازم لإقامة محطات كهربائية ذات قدرات عالية، وكذا ما يخص مشروعات النقل والتوزيع لتلبية العجز الشديد ومواكبة الطلب المحلي المتزايد.

٢- سرعة تقديم مشروع قانون الكهرباء إلى مجلس النواب خلال فترة زمنية لا تتجاوز نهاية عام ٢٠٠٦م.

٣- سرعة استكمال تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع المحطة الغازية بمأرب بقدرة /٤٠٠/ ميجاوات، والانتهاء من تنفيذ المرحلة الاولى من المحطة الغازية بقدرة /٢٤٠/ ميجاوات في الفترة المحددة لها.

٤- العمل على تحصيل مديونية الكهرباء لدى الجهات الحكومية وكبار المستهلكين.

٣ - الطرق والنقل البري :

١- ضرورة التنسيق الكامل بين الجهة المعنية بمشاريع الطرق وبقية الجهات الخدمية الأخرى وذلك قبل البدء بتنفيذ مشاريع الرصف والسفلتة في المدن الرئيسية تجنباً لاستحداث مشاريع خدمية تؤدي إلى القيام بحفريات بعد استكمال تنفيذ الطريق.

٢- التأكيد على اهمية تفعيل قانون صندوق صيانة الطرق بما يساعد على إجراء الصيانة الدورية والروتينية للطرق.

٣- إعطاء الأولوية في الدراسة والتنفيذ للطرق الاستراتيجية المزدوجة التي تربط بين مدن المحافظات للحد من الحوادث المرورية

٤- استكمال مشاريع الطرق المتعثرة التي مضى على اعتمادها أكثر من عشر سنوات.

٥- سرعة إعداد مشروع قانون الطرق وتقديمه إلى مجلس النواب خلال فترة لا تتجاوز النصف الأول من العام ٢٠٠٧م.

٦- إعطاء برنامج الطرق الريفية الاستقلالية الكاملة في أداء اعماله وبما يجنب تأخر تنفيذ مشاريعه.

٤- الموانئ والنقل البحري :

سرعة استكمال التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لانشطة وأعمال المؤسسات والهيئات العاملة في النقل البحري ومواءمة التشريع البحري اليمني مع التشريعات الإقليمية والدولية.

٥- المطارات والنقل الجوي :

١- إعداد مشروع تعديل قانون النقل الجوي وتقديمه إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية والقانونية بشأنه، واتباع سياسة الاجواء المفتوحة بدلاً عن السياسات المتبعة حالياً وذلك بفتح المطارات الدولية في الجمهورية أمام حركة الشحن الجوي والنقل وفقا لما جاء في الخطة.

٢- العمل على تهيئة المطارات الدولية في الجمهورية اليمنية وخصوصاً محطة دولية للشحن الجوي والنقل وفقا لما جاء في الخطة.

٣- بناء وتدعيم سدود التغذية في حوض صنعاء.

٤- تنفيذ مشروع سدود الغذية في حوض صنعاء والاحواض المهددة وفق برنامج زمني لا يتجاوز نهاية العام ٢٠٠٧م.

٥- سرعة إنشاء محطة المعالجة الجديدة لمياه الصرف الصحي لأمانة العاصمة والتسريع باستكمال أعمال التوسعة لمحطة المعالجة القائمة بحيث يتم استكمال تلك الاعمال في النصف الاول من العام ٢٠٠٧م، والتسريع بتنفيذ برنامج المياه والصرف الصحي للمدن الاخرى.

٦- سرعة تنفيذ إحدى البدائل المطروحة لمد العاصمة صنعاء بالمياه النقية وفق الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية المعدة في هذا الجانب.

٧- إنشاء مقالب نموذجية للمدن الرئيسية في مختلف المحافظات بعيداً عن حرم الاحواض المائية والتجمعات السكانية ووفق دراسات تقييم الاثر البيئي.

٨- احلال مادة البنزين الخالي من الرصاص في المدن الرئيسية كمرحلة أولى وفي كافة مناطق الجمهورية كمرحلة ثانية، وتحديث مصفاة عدن لإنتاج البنزين الخالي من مادة الرصاص السامة.

٩- نقل كل الكسارات العاملة في العاصمة والمدن الرئيسية إلى خارج تلك المدن بعيداً عن التجمعات السكانية.

١٠- التوسع في زراعة الأحزمة الخضراء، والاشجار الحراجية في المدن الرئيسية للحد من التلوث البيئي فيها، واستخدام مياه المساجد المستعملة والمياه المعالجة لري هذه الأشجار.

٢) الكهرباء:

١- بذل الجهود اللازمة للحصول على التمويل اللازم لإقامة محطات كهربائية ذات قدرات عالية، وكذا ما يخص مشروعات النقل والتوزيع لتلبية العجز الشديد ومواكبة الطلب المحلي المتزايد.

٢- سرعة تقديم مشروع قانون الكهرباء إلى مجلس النواب خلال فترة زمنية لا تتجاوز نهاية عام ٢٠٠٦م.

٣- سرعة استكمال تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع المحطة الغازية بمأرب بقدرة /٤٠٠/ ميجاوات، والانتهاء من تنفيذ المرحلة الاولى من المحطة الغازية بقدرة /٢٤٠/ ميجاوات في الفترة المحددة لها.

٤- العمل على تحصيل مديونية الكهرباء لدى الجهات الحكومية وكبار المستهلكين.

٣ - الطرق والنقل البري :

١- ضرورة التنسيق الكامل بين الجهة المعنية بمشاريع الطرق وبقية الجهات الخدمية الأخرى وذلك قبل البدء بتنفيذ مشاريع الرصف والسفلتة في المدن الرئيسية تجنباً لاستحداث مشاريع خدمية تؤدي إلى القيام بحفريات بعد استكمال تنفيذ الطريق.

٢- التأكيد على اهمية تفعيل قانون صندوق صيانة الطرق بما يساعد على إجراء الصيانة الدورية والروتينية للطرق.

٣- إعطاء الأولوية في الدراسة والتنفيذ للطرق الاستراتيجية المزدوجة التي تربط بين مدن المحافظات للحد من الحوادث المرورية

٤- استكمال مشاريع الطرق المتعثرة التي مضى على اعتمادها أكثر من عشر سنوات.

٥- سرعة إعداد مشروع قانون الطرق وتقديمه إلى مجلس النواب خلال فترة لا تتجاوز النصف الأول من العام ٢٠٠٧م.

٦- إعطاء برنامج الطرق الريفية الاستقلالية الكاملة في أداء اعماله وبما يجنب تأخر تنفيذ مشاريعه.

٤- الموانئ والنقل البحري :

سرعة استكمال التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لانشطة وأعمال المؤسسات والهيئات العاملة في النقل البحري ومواءمة التشريع البحري اليمني مع التشريعات الإقليمية والدولية.

٥- المطارات والنقل الجوي :

١- إعداد مشروع تعديل قانون النقل الجوي وتقديمه إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية والقانونية بشأنه، واتباع سياسة الاجواء المفتوحة بدلاً عن السياسات المتبعة حالياً وذلك بفتح المطارات الدولية في الجمهورية أمام حركة الشحن الجوي والنقل وفقا لما جاء في الخطة.

٢- العمل على تهيئة المطارات الدولية في الجمهورية اليمنية وخصوصاً محطة دولية للشحن الجوي والنقل وفقا لما جاء في الخطة.

٣- بناء وتدعيم سدود التغذية في حوض صنعاء.

٤- تنفيذ مشروع سدود الغذية في حوض صنعاء والاحواض المهددة وفق برنامج زمني لا يتجاوز نهاية العام ٢٠٠٧م.

٥- سرعة إنشاء محطة المعالجة الجديدة لمياه الصرف الصحي لأمانة العاصمة والتسريع باستكمال أعمال التوسعة لمحطة المعالجة القائمة بحيث يتم استكمال تلك الاعمال في النصف الاول من العام ٢٠٠٧م، والتسريع بتنفيذ برنامج المياه والصرف الصحي للمدن الاخرى.

٦- سرعة تنفيذ إحدى البدائل المطروحة لمد العاصمة صنعاء بالمياه النقية وفق الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية المعدة في هذا الجانب.

٧- إنشاء مقالب نموذجية للمدن الرئيسية في مختلف المحافظات بعيداً عن حرم الاحواض المائية والتجمعات السكانية ووفق دراسات تقييم الاثر البيئي.

٨- احلال مادة البنزين الخالي من الرصاص في المدن الرئيسية كمرحلة أولى وفي كافة مناطق الجمهورية كمرحلة ثانية، وتحديث مصفاة عدن لإنتاج البنزين الخالي من مادة الرصاص السامة.

٩- نقل كل الكسارات العاملة في العاصمة والمدن الرئيسية إلى خارج تلك المدن بعيداً عن التجمعات السكانية.

١٠- التوسع في زراعة الأحزمة الخضراء، والاشجار الحراجية في المدن الرئيسية للحد من التلوث البيئي فيها، واستخدام مياه المساجد المستعملة والمياه المعالجة لري هذه الأشجار.

٢) الكهرباء:

١- بذل الجهود اللازمة للحصول على التمويل اللازم لإقامة محطات كهربائية ذات قدرات عالية، وكذا ما يخص مشروعات النقل والتوزيع لتلبية العجز الشديد ومواكبة الطلب المحلي المتزايد.

٢- سرعة تقديم مشروع قانون الكهرباء إلى مجلس النواب خلال فترة زمنية لا تتجاوز نهاية عام ٢٠٠٦م.

٣- سرعة استكمال تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع المحطة الغازية بمأرب بقدرة /٤٠٠/ ميجاوات، والانتهاء من تنفيذ المرحلة الاولى من المحطة الغازية بقدرة /٢٤٠/ ميجاوات في الفترة المحددة لها.

٤- العمل على تحصيل مديونية الكهرباء لدى الجهات الحكومية وكبار المستهلكين.

٣ - الطرق والنقل البري :

١- ضرورة التنسيق الكامل بين الجهة المعنية بمشاريع الطرق وبقية الجهات الخدمية الأخرى وذلك قبل البدء بتنفيذ مشاريع الرصف والسفلتة في المدن الرئيسية تجنباً لاستحداث مشاريع خدمية تؤدي إلى القيام بحفريات بعد استكمال تنفيذ الطريق.

٢- التأكيد على اهمية تفعيل قانون صندوق صيانة الطرق بما يساعد على إجراء الصيانة الدورية والروتينية للطرق.

٣- إعطاء الأولوية في الدراسة والتنفيذ للطرق الاستراتيجية المزدوجة التي تربط بين مدن المحافظات للحد من الحوادث المرورية

٤- استكمال مشاريع الطرق المتعثرة التي مضى على اعتمادها أكثر من عشر سنوات.

٥- سرعة إعداد مشروع قانون الطرق وتقديمه إلى مجلس النواب خلال فترة لا تتجاوز النصف الأول من العام ٢٠٠٧م.

٦- إعطاء برنامج الطرق الريفية الاستقلالية الكاملة في أداء اعماله وبما يجنب تأخر تنفيذ مشاريعه.

٤- الموانئ والنقل البحري :

سرعة استكمال التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لانشطة وأعمال المؤسسات والهيئات العاملة في النقل البحري ومواءمة التشريع البحري اليمني مع التشريعات الإقليمية والدولية.

٥- المطارات والنقل الجوي :

١- إعداد مشروع تعديل قانون النقل الجوي وتقديمه إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية والقانونية بشأنه، واتباع سياسة